

إصلاح النظام الانتخابي في ظل التحول الديمقراطي في الجزائر

يمينة حناش

طالبة دكتوراه - كلية العلوم السياسية -

جامعة صالح بونيدر - قسنطينة 03

Abstract:

Operating Systems, each according to he founded and organized by the practice of the floodgates of individuals or groups or parties to participate in the expression of its views, all within the framework of democracy, which is one of the characteristics of the developed States, free elections and the fair is one of the most important elements and the pillars and the foundations on which these democracies.

And Algeria and the rest of the world countries pursued the path of democratization through the Constitution of 1989, which necessitated changes and reforms of the electoral system, in the sense that the electoral process is one of the channels of political participation and peaceful political change, and the most important pivots of the democratic process. This is what will the present paper tries to shed light through the address of the route in the elections under the democratic transition, from the legal environment and the constitutional and electoral process starting from the Election Law 07 August 1989.

The evidentiary vocabulary: electoral systems, political participation.

ملخص:

تعمل الأنظمة كل حسب أسسها ونظمها المتبعة على فصح المجال للأفراد أو لفئات أو الأحزاب لأن تشارك في التعبير عن آرائها، كل ذلك في إطار الديمقراطية التي تعتبر إحدى السمات المميزة للدول المتقدمة، فإن الانتخابات الحرة والنزيهة تعد من أهم المقومات والركائز والأسس التي تقوم عليها هذه الديمقراطيات.

والجزائر وكغيرها من دول العالم انتهجت مسار التحول الديمقراطي من خلال دستور 1989، الأمر الذي استدعى إجراء تغييرات وإصلاحات على نظامها الانتخابي، من منطلق أن العملية الانتخابية تعتبر إحدى قنوات المشاركة السياسية والتغيير السياسي السلمي، وأهم مرتكزات العملية الديمقراطية. هذا ما سوف تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء عليه من خلال التطرق للمسار الانتخابي في ظل التحول الديمقراطي، انطلاقا من البيئة القانونية والدستورية للعملية الانتخابية ابتداء من قانون الانتخابات 07 أوت 1989.

المفردات الاستدلالية: النظم الانتخابية، المشاركة السياسية.

مقدمة:

يعتبر اختيار النظام الانتخابي في أية دولة من المعايير المهمة لدراسة توجه الدولة الديمقراطي، وتختلف النظم الانتخابية من دولة إلى أخرى استنادا إلى عوامل عديدة، مثل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومستوى الوعي الثقافي والديمقراطي، ومدى ترسيخ الممارسات الديمقراطية، والوعي السياسي والانتخابي لدى المواطن والنخب السياسية معا، حيث أن اختيار النظام الانتخابي الأنسب لكل دولة يؤدي إلى نجاح العملية الديمقراطية على المستوى المحلي أو الوطني.

والجزائر وكغيرها من الدول، اجتاحتها منذ تسعينات القرن الماضي تحولات عميقة مست بناء الدولة والمؤسسات ومسألة التحول الديمقراطي، وقضية إدارة الصراع والأزمات وما يرتبط بها من استراتيجيات. ومن هذا المنطلق، تبنت الجزائر عمليات بناء ديمقراطية قائمة على أساس التحول الديمقراطي، نتيجة لتطورات داخلية وخارجية شهدتها المجتمع خلال ثمانينات القرن الماضي، مما استوجب على النظام السياسي ضرورة الاستجابة لمتطلبات وضغوطات البيئتين الداخلية والخارجية من خلال تبني تعديلات هيكلية على المستوى الاقتصادي والسياسي.

مما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

في ظل التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر، هل يمكن للإصلاح الانتخابي المتبع مسaire هذا التحول؟

ولإجابة على هذه الإشكالية، تم وضع الخطة التالية:

المحور الأول: مفهوم النظام الانتخابي.

المحور الثاني: النظام الانتخابي إطار للمشاركة السياسية.

المحور الثالث: المسار الانتخابي الجزائري في ظل التحول الديمقراطي وأهم الإصلاحات.

المحور الأول: مفهوم النظام الانتخابي

تكتسب النظم الانتخابية من حيث أنواعها أهمية كبيرة حيث أن بعضا منها قد يؤدي أو يزيد من فرص التصدعات أو الانقسامات الحادة، وخاصة وأن تلك النظم هي تابعة لمؤسسات سياسية وبالتالي يمكن التلاعب بها بسهولة. وهذا ما يحتم أن يتصف هذا النظام بصياغته ومضامينه الدستورية والقانونية والإجرائية، بالتناسق وعدم التضارب.

أولاً: تعريف النظم الانتخابية

يعرف النظام الانتخابي بأنه قواعد فنية القصد منها هو الترويج بين المرشحين في الانتخاب، أو هو مجموع

الأساليب أو الطرق المستعملة لعرض المرشحين على الناخبين.

كما يعرف بأنه آلية تتبع للتعبير عن إرادة الشعب عن طريق الانتخابات وهذه النظم ضرورية لفرز وتحديد النواب المنتخبين، لأنها تفرض وجود آليات توزيع المقاعد النيابية على المترشحين بعد تحديد الفائز بينهم، وبذلك تختلف نظم

الانتخابات عن حق الانتخاب، فحق التصويت وتنظيمه هو مرحلة سابقة على نظم الانتخاب، وهذه النظم ضرورة عملية تركز على أساليب فنية محددة تتسم عادة بالتعقيد¹.

كما يعرفه " دافيد فاريل" بأنه: " النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية انتخاب سياسيين لشغل مناصب معينة". فالنظام الانتخابي هو الآلية التي تحدد الفائز والخاسر طبقا لأسلوب إحصاء الأصوات والذي يختلف بدوره من نظام إلى آخر².

تذهب المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات -**International IDEA**- إلى تعريف النظام الانتخابي على أنه آلية ترجمة الأصوات الانتخابية إلى مقاعد في الهيئات المنتخبة.

يشمل ذلك التعريف ثلاثة عناصر أساسية:

- حجم الدائرة الانتخابية: ويقصد به عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.
- الصيغة الانتخابية: وتتعلق بكيفية تحديد الفائز بمقعد ما.
- بنية ورقة الاقتراع: وتتعلق بالخيارات المتاحة للناخب من حيث إمكانية اختيار مرشحين أفراداً أو قوائم انتخابية.

يمكن تصنيف النظم الانتخابية من حيث عملية ترجمة الأصوات إلى مقاعد، إلى عدد من العائلات الرئيسية. ويصنف دليل أشكال النظم الانتخابية الصادر عن -**International IDEA**- هذه النظم إلى ثلاث عائلات رئيسية هي: نظم الأغلبية، والنظم النسبية، والنظم المختلطة. كما يحدد بعض النظم الانتخابية التي يمكن تصنيفها بسهولة في أي من العائلات الرئيسية الثلاث المذكورة. ويمكن التعرف إلى 12 شكلاً مختلفاً من النظم الانتخابية في إطار هذه العائلات الأربع.

1- قائمة التمثيل النسبي: يتطلب التمثيل النسبي استخدام دوائر تعددية تشمل أكثر من مقعد واحد. في هذه النظم، يقدم كل حزب أو كيان سياسي قائمة بمرشحيه لدوائر تعددية. ويقوم الناخبون بالتصويت على لهذه القوائم. وعليه، يحصل كل حزب على حصة من المقاعد تقارب النسبة التي حصل عليها من أصوات الناخبين. وفي حال اعتماد القوائم المغلقة، يتم اختيار الفائزين حسب ترتيبهم على القائمة. أما في حال اعتماد القوائم المفتوحة أو القوائم الحرة فإن خيارات الناخبين تؤثر على فرص المرشحين بالفوز تبعاً لعدد الأصوات الفردية التي يحصل عليها كل مرشح.

2- نظام الفائز الأول: يعتبر هذا النظام أبسط أشكال نظم الأغلبية. فالفائز هو المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات حتى لو لم يحصل على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين.

3-نظام الجولتين: ينتمي نظام الجولتين إلى عائلة نظم الأغلبية. وفيه يتم الدعوة إلى جولة ثانية من الانتخابات إذا لم يحصل أي من المرشحين على نسبة محددة من الأصوات، غالباً ما تكون أكثر من نصف عدد الناخبين في الجولة الأولى.

4-النظم المتوازية: النظم المتوازية هي أحد أشكال النظم المختلطة يتم فيه اختيار الفائزين بناء على نظامين انتخابيين مختلفين - الأول نظام القائمة النسبية والثاني أحد نظم الأغلبية عادة- لا يعتمد توزيع مقاعد القائمة النسبية أبداً على نتائج نظام الأغلبية المستخدم.

- 5- **نظام تناسب العضوية المختلطة:** هو نظام مختلط يتم فيه اختيار الفائزين بناء على نظامين انتخابيين مختلفين، أحدهما نظام القائمة الحزبية والآخر أحد نظم الأغلبية الذي غالبا ما يكون في دوائر فردية. ويتم توزيع مقاعد القائمة النسبية بما يعوض عن الخلل الذي يفرزه نظام الأغلبية المستخدم.
- 6- **نظام الكتلة:** هو أحد النظم الأغلبية المستخدمة في دوائر تعددية. وفيه يمكن للناخب التصويت لعدد من المرشحين يصل إلى عدد المقاعد المخصصة للدائرة. ويفوز المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات. عادة ما يختار الناخبون في هذا النظام مرشحين أفرادا وليس أحزابا سياسية.
- 7- **نظام الصوت المحدود:** يعتبر أحد النظم الانتخابية الفردية المرتكزة على المرشح في دوائر تعددية، يمنح فيها الناخب الحق بانتخاب أكثر من مرشح، وبما لا يصل إلى عدد المقاعد المخصصة للدائرة. وفي هذا النظام يفوز المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات بمقاعد الدائرة.
- 8- **نظام الصوت الواحد غير المتحول:** في هذا النظام يحق للناخب التصويت لمرشح واحد في دوائر تعددية. ويفوز في مقاعد الدائرة المرشحون الحاصلون على أعلى عدد من الأصوات. يختار الناخبون عادة مرشحين أفرادا وليس أحزابا سياسية.
- 9- **نظام الكتلة الحزبية:** أحد النظم الأغلبية المستخدمة في دائرة تعددية، يمنح الناخب فيها الحق باختيار أحد الأحزاب أو الكتل فقط وليس المرشحين الأفراد. وعليه يفوز الحزب الحاصل على أعلى الأصوات بجميع مقاعد الدائرة.
- 10- **نظام الصوت البديل:** يعتبر نظام الصوت البديل نظاما أغلبييا تفضيلا يستخدم في دوائر فردية. يحدد الناخب في هذا النظام ترتيب المرشحين التفضيلي بالنسبة له مستخدما الأرقام 1، 2، 3... الخ، إذا حصل أحد المرشحين على أكثر من نصف الأصوات في التفضيل الأول يفوز بمقعد الدائرة. وإلا فإنه يتم استبعاد المرشح الحاصل على أقل الأصوات ويتم إعادة توزيع أوراقه حسب التفضيل الثاني، وهكذا حتى يحصل أحد المرشحين على أكثر من نصف الأصوات.
- 11- **نظام الصوت الواحد المتحول:** وهو نظام تفضيلي يقوم فيه الناخب بترتيب المرشحين حسب تفضيله لهم في دوائر تعددية. والمرشح الذي يحصل في التفضيل الأول على أصوات تتخطى نصابا محددًا يعتبر فائزا. وفي حالة عدم حصول عدد من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصصة للدائرة على نصاب الفوز، فإنه يتم إعادة توزيع أصوات المرشحين الفائزين التي تتخطى النصاب المعين على المرشحين الحاصلين على أقل الأصوات وتوزيع أوراقهم حسب التفضيل الثاني.
- 12- **صيغة بوردا:** صيغة بوردا هي نظام انتخابي تفضيلي فردي، يمكن استخدامه في دوائر فردية أو دوائر تعددية، وفيه يستخدم الناخبون أرقاما للتعبير عن خياراتهم التفضيلية في ورقة الاقتراع. وعند العد يتم إعطاء كل رقم قيمة معينة بترتيب ثابت، ثم يتم جمع القيم التي حصل عليها المرشحون من كافة أوراق الاقتراع، وهكذا يفوز المرشح أو المرشحون الحاصلون على أعلى القيم المجمعة.

ثانيا: الأسس التي يقوم عليها النظام الانتخابي

هناك مجموعة من الأسس يقوم عليها أي نظام انتخابي لتجسيد قيم الديمقراطية أهمها: مبدأ العدالة والمساواة، ومبدأ التمثيل الحقيقي.

1- **مبدأ العدالة والمساواة:** في العصر الحالي، أغلب الدساتير تقتضي بضرورة المساواة أمام القانون من حيث الحقوق والواجبات بين مختلف شرائح المجتمع، دون اعتماد أي نوع من أنواع التفرقة. وانطلاقاً من هذا المبدأ، فإن النظام الانتخابي ينبغي أن لا يخرج عن نطاق مبدأ المشروعية و أن يستجيب للحقوق و الواجبات المنصوص عليها في الدستور. لذلك نجد بالإضافة إلى الضمانات التي غالباً ما يعطيها المشرع للناخب والمنتخب من حق للتصويت والترشيح، والتي عادة ما نجدها في القوانين الانتخابية التي تحدد بدقة الشروط الواجب توفرها في الناخب و شرط الترشيح، فإن النظام الانتخابي باعتباره وسيلة تهدف في حقيقة الأمر إلى تحقيق المساواة بين الناخبين والمرشحين من خلال تقنيات مختلفة. لكن تعدد هذه التقنيات خاصة في مجال تقسيم الدوائر الانتخابية قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة.

2- **مبدأ التمثيل الحقيقي:** إن التمثيل الحقيقي أو الأمثل لهيئة الناخبين يعني اعتماد نظام انتخابي يتسم بالعدالة والموضوعية والشفافية، حيث تؤول النتائج المترتبة على الأخذ به إلى تولي الأحزاب الكبيرة الأغلبية في المجالس المنتخبة، وهذا دون الإقصاء التام للأحزاب الصغيرة الممثلة للأقليات. مهما كان النظام المتبع فإنه ينبغي أن يهتم بمعالجة المظاهر الناجمة عن أزمة التمثيل، هذه المظاهر يمكن حصرها في ضعف المشاركة السياسية للمواطنين بصفة عامة، وضعف التمثيل النسوي، وأخيراً انعدام الثقة بين الشعب صاحب السيادة وممثليه في الهيئات المنتخبة.

المشاركة السياسية: وهي الدور الذي يقوم به المواطن في الحياة السياسية بصورة عامة، هذا الدور يتجلى في كل نشاط يقوم به الفرد سواء في اختيار ممثليه، أو المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في الشؤون السياسية العامة. ورغم أن المشاركة السياسية تلعب دوراً هاماً في الديمقراطيات الحديثة، إلا أن أزمة محدوديتها أصبحت من الناحية العملية تقتصر على عدد محدود من السكان وهذا لأسباب متعددة أهمها:

- شعور المواطن بأن مشاركته فيها تهدد حياته الخاصة، خاصة وأن الممارسات السياسية تتسم بالتطرف وغياب الديمقراطية الحقيقية والحرية السياسية وسيادة القانون.
- اعتقاده بأن المشاركة السياسية تؤثر في علاقاته الخاصة وفي محيطه ومكانته الاجتماعية والاقتصادية.
- وجود فجوة كبيرة بين القول والفعل عند الطبقة السياسية، مما يدفع الأفراد إلى الاعتقاد بأن نتائج العمل السياسي غير مؤكدة.
- الإكثار من تنظيم انتخابات واستفتاءات شكلية تخضع لصور مختلفة من التلاعب والتزوير قصد إضفاء مبدأ تكافؤ الفرص في تولي الوظائف العامة، وهذا ما يجعل المواطن يقلل من أهمية مشاركته في الحياة السياسية.
- طبيعة التنشئة السياسية في المجتمع وغياب عوامل التوعية عن طريق وسائل الإعلام التي هي ملك للدولة، مما يؤدي إلى قلة الوعي السياسي وبالتالي انخفاض المشاركة.
- طبيعة النظام السياسي ومدى تعميق المسار الديمقراطي وإطلاق الحريات واحترام حقوق الإنسان ومعالجة المسائل الاجتماعية، كلها عوامل تساهم في دفع عملية المشاركة السياسية أو الحد منها.

ضعف التمثيل النسوي: في حقيقة الأمر، إشكالية ضعف التمثيل النسوي عرفت في الديمقراطيات العريقة، كما برزت هذه الظاهرة في الدول حديثة العهد بالديمقراطية بشكل كبير. فرغم اعتراف اغلب دساتير الدول بحق المرأة في المشاركة السياسية، فإن مشاركتها بقيت محدودة، وهذا يتنافى والمبادئ الديمقراطية القائمة على المساواة وعمومية الاقتراع وحكم الأغلبية، خاصة وأن المرأة تمثل نصف المجتمع من حيث التعداد السكاني.

انعدام الثقة بين الشعب و ممثليه: رغم كون النظام التمثيلي حلا واقعا لنظريات السيادة، إلا أن التطبيق العملي لهذا النظام أفرز العديد من السلبيات أدت في النهاية إلى ضعف العلاقة بين الشعب الناخب و ممثليه، وهذا راجع للدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية و سيطرتها عملية الترشيحات³، إضافة لدورها من خلال الاتفاق على تقسيم العمل السياسي بين الأغلبية و المعارضة وفق القبول بوجود الآخر و التداول على السلطة، وهذا في الدول الديمقراطية، أما في دول العالم الثالث فتحول المفهوم فيه إلى نفي وجود الآخر و بالتالي نفي من وراءه من المواطنين حتى و لو كانوا في كجموعهم يمثلون الأغلبية.

إن التناوب على السلطة يعني التناوب الحزبي، حيث يعبر كل حزب على مصالح طبقة معينة دون غيرها، ومهما بلغت المجموعة التي تصل إلى السلطة فهي لا يمكن أن تمثل الكل، وهذا ما جعل الديمقراطية تتعرض لانتقادات شديدة⁴.

ثالثا: أهمية النظم الانتخابية

للنظام الانتخابي أثر كبير على الوضع السياسي في أي بلد سواء في الحاضر أو المستقبل، حيث أن العملية الانتخابية مهما كانت نزيهة ومنظمة فان نتائجها تعتمد بشكل أساسي على النظام الانتخابي، لذلك لا بد من امتلاك المعرفة الضرورية عن النظم الانتخابية المعمول بها في العالم. ويمكن إيجاز أهمية النظام الانتخابي على النحو التالي⁵:

- النظام الانتخابي هو الذي يحدد شكل النظام السياسي في الدولة.
- يحدد نوع الحكومة التي يتم تشكيلها بعد الانتخابات.
- النظام الانتخابي يشجع مشاركة الناس من خلال تسهيل الإجراءات وتحفيزهم على المشاركة.
- يحدد نوع الحكومة التي يتم تشكيلها بعد الانتخابات وما إذا كانت ائتلافية أو غيرها.
- يرسخ مصالح معينة ويضعف أخرى.
- يحدد سلوك النخبة السياسية والطريقة التي تمارس من خلالها الدعاية.
- يشجع بناء التحالفات الوطنية.
- يمكن أن يصعد أو يخفف الصراع السياسي داخل المجتمع.
- يمكن أن يحدد سهولة أو صعوبة عملية التصويت بالنسبة للمواطن وخصوصا في المجتمعات التي تكثر فيها الأمية.

في ضوء ما سبق يجب على كل دولة اختيار النظام الانتخابي بحيث يكون الأمثل والأنسب بمعنى النظام الذي يجمع الحد الأدنى من نقاط الالتقاء بين متغيرات عديدة، أهمها الواقع السياسي للدولة، وعمق التجربة الديمقراطية فيها، وثقافة الشعب والمؤثرات الخارجية المتعددة، إلى جانب النقاط التالية:

- ضمان قياس مجلس تشريعي ذي صفة تمثيلية واسعة.

- التأكد من أن الانتخابات هي في متناول الناخب العادي وأنها صحيحة.
- تعزيز شرعية السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.
- تشجيع قيام حكومة مستقرة وفعالة.
- تنمية حس المسؤولية إلى أعلى درجة لدى الحكومة والنواب المنتخبين.
- تشجيع التقارب داخل الأحزاب السياسية.
- تشجيع المواطنين على المشاركة في الانتخابات، ولذلك لا بد من تسهيل الإجراءات على المواطنين وتحفيزهم على المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية اقتراحا وترشيحا.
- تشجيع التنمية السياسية والتعددية الحزبية.
- تشجيع الشباب والنساء على المشاركة الفاعلة في الانتخابات.

المحور الثاني: النظام الانتخابي إطار للمشاركة السياسية

تشكل المشاركة السياسية الفعل الإرادي للشخص الذي يحاول من خلالها التأثير على سير العمليات الانتخابية وعلى اتخاذ القرارات السياسية.

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية أرقى تعبير عن الديمقراطية، كما أنها تحظى بأهمية بالغة في العلوم السياسية، وتحديدًا في فرعها الأكبر "النظم السياسية"، وعلى الرغم من تنوع التعريفات الخاصة بمفهوم المشاركة السياسية بالنظر إلى تنوع أنماطها ومؤشراتها ومستوياتها، فإن هناك إجماعًا على حتمية وجود قنوات معينة تمارس من خلالها عملية المشاركة السياسية.

1- تعريف المشاركة السياسية

- **تعريف سيدني فيربا (Sidney Verba):** يعرفها على أنها " تلك النشاطات القانونية من قبل المواطنين في القطاعات الخاصة الذين يهدفون بشكل أو بآخر من خلال هذه النشاطات إلى التأثير على اختيار الأشخاص في الحكومة، أو الإجراءات والأعمال التي تتخذها الحكومة"⁶.
- **تعريف مايرون وينز (Myron Weiner):** يعرف المشاركة السياسية على أنها " فعل تطوعي اختياري ناجح ومنظم أو مستثمر على شكل سلسلة متصلة، يوظف بصورة شرعية أو غير شرعية الطرق التي تهدف للتأثير على اختيار السياسات العامة"⁷.
- **تعريف السيد عبد الحليم الزيات:** يعرف المشاركة السياسية على أنها: " عملية طوعية رسمية تتم عن سلوك منظم مشروع ومتواصل، يعبر عن اتجاه عقلائي رشيد، ينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يبشره المواطنون من أدوار فاعلة ومؤثرة في الحياة السياسية"⁸.

من خلال ما سبق، نخلص إلى أن المشاركة السياسية هي عبارة عن إرادة حرة للمواطنين، يمارسون عن طريقها أدوارا وظيفية فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية، تدفعهم روح المواطنة ووعي سياسي مؤطر، مما تمنحه المشاركة السياسية في حياة الفرد من إثبات وجوده في الساحة السياسية وتأثيره على صنع السياسات العامة واختيار القادة السياسيين.

2- مستويات وأشكال المشاركة السياسية

مستويات المشاركة السياسية:

هناك عدة مستويات لانفعال الفرد أو المواطن في السياسة والتي تتوقف على طبيعة النسق السياسي ذاته، فهناك من يتوقف دوره على الإدلاء بصوته، وهناك السياسي المحترف ... الخ، ويفترض ليستر ميلبراث وجود تسلسل هرمي للمشاركة يتراوح بين عدم المشاركة وبين تولي منصب عام، ويكون أقل مستويات المشاركة الفعلية هو التصويت في الانتخابات، وقد قام بتقسيم الشعب الأمريكي - حسب مشاركته - إلى ثلاث مجموعات:

- 1- المجالدون Gladiators: وهم الذين يكونون في حالة نشاط دائم في مجال السياسة، وهم ما بين 5% إلى 7%.
 - 2- المتفرجون Spectators: وهم الذين يشاركون في السياسة بقدر الحد الأدنى، ويمثلون حوالي 60%.
 - 3- اللامبالون Apathetics: وهم الذين لا يشاركون في السياسة على الإطلاق، ويمثلون حوالي 33%.
- كما صنف أولسن المشاركين سياسيا إلى ست فئات لكل فئة خصائص ومميزات يمكن توضيحها في الجدول التالي:

التسلسل	الشريحة	التعريف	المتغيرات الإجرائية
-1-	القادة	يعملون بشكل مباشر في الحكومة.	يعملون كأعضاء في مجلس أو لجنة ما شابه ذلك أو منتخبون لوظيفة عامة سياسية.
-2-	النشطون	الذين يشتركون في الأعمال السياسية المنظمة في إطار التنظيمات الخاصة.	يقومون بأعمال تطوعية، يكون لهم مكتبهم في حزب سياسي، يشاركون مباشرة في بعض الأنشطة السياسية سواء في جمعيات اجتماعية أو سياسية تطوعية.
-3-	المتصلون بالحياة السياسية.	لديهم نفوذ، لديهم اتصال بالمعلومات والاهتمامات والمعتقدات السياسية.	حضور اجتماعات سياسي، كتابة مقالات سياسية، مخاطبة الكتاب في الجرائد اليومية.
-4-	المواطنون	يقومون بالمسؤوليات المتوقعة وليس لهم ادوار في السياسة.	لديهم المعلومات عن النظام السياسي والأحداث السياسية الجارية، لديهم آراءهم واهتمامات حزبية، يقومون بعملية التصويت.
-5-	الهامشيون	يقومون بمسؤولياتهم المتوقعة وليس لهم ادوار في السياسة.	لديهم اقل قدر من المعلومات والأخبار السياسية.
-6-	المنعزلون	تتحدد مشاركتهم بين النادر والعدم.	نظم كل الأفراد الذين يندرجون تحت الشرائح السلبية.

الجدول رقم 1: خصائص المشاركين سياسيا¹⁰.

أشكال المشاركة السياسية

يمكن تقسيم المشاركة السياسية كما يلي:

- 1- المشاركة المؤسساتية أو الرسمية: ويقوم بها أصحاب المناصب الرسميين انطلاقا من واقع الحفاظ على مصالحهم وهؤلاء المشاركون الرسميون هم:
 - أصحاب المناصب السياسية العليا حيث يشكلون المستوى الأول من المشاركة السياسية الرسمية ويأتون في قمة التدرج، حيث يمتلكون الحق في اتخاذ أو صنع القرار السياسي الذي يؤثر على المجتمع ككل.
 - البيروقراطيون الكبار ويأتون في المستوى الثاني من المشاركة ومثال ذلك نواب الوزراء¹¹.
- 2- المشاركة المنظمة (غير الرسمية): وتكون في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة تشكل حلقة وصل بين المواطن السياسي والنظام السياسي، ومن بين هذه الأجهزة المنظمة الأحزاب السياسية، النقابات، جماعات الضغط، وقد تم تسميتهم بغير الرسميين على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبونه في الحياة السياسية وذلك لكونهم لا يشاركون بصفة رسمية، ويعتبر هذا الشكل من المشاركة السياسية الأكثر شيوعا في المجتمعات الديمقراطية والتي تركز بنيتها السياسية على مأسسة المجتمع وتفعيل دور المجتمع المدني¹².
- 3- المشاركة المستقلة: وهي مشاركة المواطن بصفة فردية بحيث يتمتع بحرية مطلقة في تحديد نوع المشاركة ودرجتها، ويكون مخريرا في أن يشارك أو لا يشارك، وتكون هذه المشاركة في المناسبات، وتتجلى مظاهرها في الانتخابات والاستفتاءات على سبيل المثال لا الحصر.

ثانيا: أهمية المشاركة السياسية

تتبع أهمية المشاركة السياسية من طبيعة الدور الذي تضطلع به على مستوى الأفراد والسلطة، فعلى مستوى الفرد على تعميق الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية، كما تعرف الإنسان بواجباته ومسؤولياته، مما يساعد على صنع مجتمع فاعل. أما على صعيد العلاقة مع السلطة، فتعمل على مساهمة الأفراد فيها من خلال مشاركتهم في قراراتها وأعمالها مما يعود عليهم بالمنفعة، لأنها ستقوم بتحقيق المصلحة الأكبر عدد منهم، وتكون أقدر على تلبية احتياجاتهم، وأكثر انسجاما مع تطلعاتهم¹³.

كما تعد المشاركة السياسية مظهرا من مظاهر الحداثة السياسية بل هي أكثر من ذلك، فهي من بين مقوماتها، حيث يشير البعض إلى أن المجتمع التقليدي يفتقر إلى المشاركة بينما يتمتع بها المجتمع الحديث.

يري ألكوك Elcok، أن أهمية المشاركة ترجع إلى أنها من أهم خصائص المواطن الصالح في المجتمع الديمقراطي المتمثلة فيما يلي¹⁴:

- يجب أن يعرف قادرا معيننا من المعلومات.
- أن يعتقد بجدارة تأثيره على مسرح الأحداث السياسية.
- يستطيع المساهمة في صنع السياسات، ويستطيع كذلك إقامة اتصالات فردية مع ممثلي الحكومة.
- أن يكون له رأي خاص تجاه المؤسسات السياسية وممثليها.

تعمل المشاركة السياسية على تحقيق الاستقرار السياسي، وتطبع النظام الاجتماعي بطابع الاستمرار والاستقرار خاصة، وتتبع منها عدة فروع هي الاقتصاد والثقافة... الخ، فهي إذن آلية النظام الديمقراطي وقاعدته النظرية وإطاره الحركي.

ثالثا: تأثير النظم الانتخابية على المشاركة السياسية

إن مفهوم المشاركة السياسية يجعل من النظام الانتخابي الميكانيزم والوسيلة لتجسيد هذه المشاركة وتفعيلها. حيث لا يمكن وصف النظام الانتخابي بأنه مجرد إجراء قانوني وفني، ولكنه في الأساس هو عملية سياسية لما لها من آثار على المشهد السياسي بكامله. فالنظام الانتخابي يعد انعكاسا لطبيعة النظام السياسي والمجتمع، فمن جهة يعكس آليات هذا النظام في تكريس حق المواطن في الانتخاب والتصويت واختيار ممثليه وممارسة حق الترشح، ومن جهة ثانية يضمن لمختلف القوى السياسية، حق التنافس فيما بينها وضمان التداول السلمي على السلطة وهو ما يسمح بدوره بضبط التحكم في اللعبة السياسية.

وحسب جوزيف شوميتر، فإن القاعدة الديمقراطية تقضي بأن تكون الحكومة مسؤولة، ومسؤولية مطلقة أمام المواطنين من أجل تحقيق العدالة، فإن هذه الأخيرة تتطلب العمل بما يسمح المساواة بين جميع القوى السياسية للوصول إلى السلطة وعدم احتكارها من قبل جماعة واحدة أو حزب واحد.

إن المساواة السياسية وتكافؤ الفرص، تتطلب أن يتضمن هذا النظام العديد من الخصائص التي تحقق التوازن بين متطلبات التنظيم القانوني والممارسة الانتخابية والسياسية. وأن يأخذ بعين الاعتبار خصائص المجتمع وديناميكية الحياة السياسية. وضمن هذا الإطار، فإن مشروع إدارة الانتخابات وكلفتها (ايس) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حدد معايير معينة عند اختيار النظام الانتخابي، وهي¹⁵:

- ضمان قيام برلمان ذي صفة تمثيلية.
- التأكد من أن الانتخابات هي في متناول الناخب العادي وأنها صحيحة.
- تعزيز شرعية السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وتشجيع قيام حكومة مستقرة وفعالة.
- تنمية حس المسؤولية إلى أعلى درجة لدى الحكومة والنواب المنتخبين.
- تشجيع التقارب داخل الأحزاب السياسية.
- بلورة معرضة برلمانية.

إن هذه المعايير تندرج ضمن نطاق المشاركة السياسية في صورة الأحزاب السياسية والمواطن والناخب، فلا يمكن تهميش دور الأحزاب في تفعيل المشاركة السياسية.

إن القانون الانتخابي يضمن حق المشاركة السياسية لكل القوى الفاعلة مثلما يؤكد دافيد بولتر، وهذا من خلال عدم حرمان أي جماعة من حق تشكيل أي حزب سياسي والترشح للمناصب السياسية وإجراء الانتخابات بدون تمييز، كل ذلك لضمان مبدأ المساواة السياسية وتكافؤ الفرص بين مختلف المشاركين في العملية الانتخابية¹⁶.

المحور الثالث: المسار الانتخابي الجزائري في ظل التحول الديمقراطي

بعد الاستقلال، اعتمدت القيادة السياسية الجزائرية لبناء دولة ناشئة على الشرعية الثورية والأحادية الحزبية الممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني، كما اعتمدت على النهج الاشتراكي لتسيير البلاد وتطويرها، غير أن البلاد تعرضت في الثمانينات إلى مجموعة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي هددت قيام الدولة الجزائرية، وكادت تقوض وتدهور شرعية النظام السياسي القائم آنذاك.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة اتخذ الشعب الجزائري وسيلة الاحتجاجات والمظاهرات للتعبير عن غضبه اتجاه الأوضاع السائدة، وكانت أكبر احتجاجاته مظاهرات 5 أكتوبر 1988 والتي مثلت نقطة بداية لمرحلة جديدة تحولت بعدها الجزائر إلى الديمقراطية من خلال إقرار القيادة السياسية لمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية للخروج من الأزمة وإعادة بناء الشرعية للنظام.

أولاً: العوامل المؤثرة في عملية الانتقال إلى التعددية السياسية

ساهمت عدة عوامل في دفع الجزائر للانتقال إلى التعددية السياسية وانتهاج الديمقراطية، وذلك من خلال العوامل التالية:

- العوامل الداخلية:

تنوعت العوامل الداخلية التي ساهمت في انتهاج التعددية السياسية والديمقراطية في الجزائر، ما بين عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. يمكن إيجازها فيما يلي:

1- انهيار أسعار البترول بسبب انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1986. والجزائر من بين الدول الرعوية التي تعتمد على اقتصادها بنسبة كبيرة على المداخل النفطية على توفير المطالب الشعبية وعلى تحريك عجلة التنمية الاقتصادية الذي انعكس بدوره على الحياة السياسية. هذا إلى جانب زيادة مستوى الإنفاق الداخلي نتيجة السياسة الاستهلاكية المتبناة من قبل النظام¹⁷.

2- ارتفاع مبالغ الديون الخارجية، حيث قدرت سنة 1988 بحوالي 23,229 مليون دولار أمريكي¹⁸.

3- بروز الأزمات السياسية المتمثلة في: أزمة البناء المؤسساتي، أزمة الصراع، أزمة نمو المعارضة، أزمة الشرعية، أزمة الهوية وأزمة التكامل، وهي كلها أزمات أدت إلى قيام أحداث 5 أكتوبر 1988.

4- ظهور مطلب اللغة والثقافة الأمازيغية بين أوساط المجتمع الجزائري في أحداث الربيع الأمازيغي، حيث عارض المطالبون النظام السياسي بصفة علنية وضغطوا عليه للاعتراف بهم وتلبية مطالبهم.

5- الانفجار السكاني الهائل الذي عرفته الجزائر في أواسط الثمانينات، والذي قدر بـ 25 مليون نسمة، بعدما كان لا يتجاوز 18 مليون بعد الاستقلال، هذا مقابل انخفاض سعر المحروقات من 42 دولارا إلى 11 دولارا¹⁹.

6- ارتفاع نسبة الأمية، فحسب إحصائيات 1989 بلغت حوالي 7,5 مليون نسمة، زيادة إلى استفحال ظاهرة البطالة خاصة في أوساط الشباب حيث قدرت سنة 1985 بـ 685.000 جزائري، لترتفع إلى 1.200.000 جزائري في سنة 1987.

- العوامل الخارجية:

ساهمت عدة عوامل خارجية في دفع الجزائر نحو التعددية السياسية وانتهاج الديمقراطية، يمكن إبرازها في النقاط التالية:

1- تأثر الجزائر ببيئة النظام الإقليمي العربي والنظام الفرعي للمغرب العربي²⁰.

2- تأثر الجزائر بالتطورات التي عرفتها السوق الأوروبية المشتركة والتوجه أكثر نحو وكذا تطورات القضية الصحراوية²¹.
3- انتشار الموجة الثالثة للتحويل الديمقراطي التي شملت الكثير من دول العالم الثالث، بالإضافة إلى استنادة الجزائر من المنظمات والمؤسسات المالية الدولية.
كل هذه العوامل، دفعت القيادة السياسية الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات لمعالجة الأزمة المتعددة الأطراف والإبعاد. وذلك من خلال أول دستور تعددي يشمل إصلاحات سياسية واقتصادية بالأساس.

ثانيا: البيئة القانونية والدستورية للعلمية الانتخابية في الجزائر

تستند العملية الانتخابية بالجزائر في مرجعيتها وآلية إدارتها إلى ركيزتين أساسيتين هما:

- الآلية الأولى نظرية، وتشمل الأسس القانونية والدستورية وما ينبثق عنها من لوائح وقرارات.
- الآلية الثانية وتتخذ في عملية الإشراف والإدارة والرقابة على إجراء العملية الانتخابية.

1- **قانون الانتخاب لـ 7 أوت 1989:** إن أول دستور تعددي كان 1989، والذي نص في المادة 68 على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام والسري، حيث يتم الفوز في الانتخابات بالحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها.

أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني فقد خصصت لها المادة 95 التي نصت على أن ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني بالاقتراع العام المباشر والسري²².

لقد صدر أول قانون انتخاب تعددي في الجزائر في 7 أوت 1989، تحت رقم 13/98، الذي حافظ على نظام الاقتراع العام المباشر والسري، وفق نظام الاقتراع النسبي على القائمة، مع أفضلية الأغلبية في دور واحد²³.
فالقائمة التي تحوز على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها تحوز على جميع المقاعد، وعند عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة، فإن القائمة الحائزة على الأغلبية البسيطة تحصل على 50% من المقاعد+ مقعد، وهذا في الانتخابات التشريعية والمحلية.

لقد كان هذا القانون مثارا للنقاش وصراع سياسي حاد في الجزائر مباشرة بعد التعددية السياسية، ودليل ذلك التعديلات العديدة التي كان قانون الانتخابات محلا لها في الفترة ما بين 1989 و1991.

2- تعديل لقانون الانتخابات الأول - 27 مارس 1990:

في هذا التعديل، تم اللجوء إلى الأخذ بقاعدة جديدة في توزيع المقاعد، وطبقا لها يكون للقائمة التي تفوز بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، الحصول على عدد من المقاعد يتناسب مع النسبة المئوية للأصوات التي حصلت عليها²⁴.

3- تعديل القانون الانتخابي الثاني - 2 أبريل 1991:

تم بمقتضاه إلغاء نظام الاقتراع على القائمة وعضو بنمط الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية في دورين. حيث أن هذا التعديل تبعه في اليوم التالي مباشرة تعديل في قانون الدوائر الانتخابية تحت رقم 03/91²⁵.

من خلال القوانين الانتخابية السابقة، يمكن ملاحظة أن السلطات لم تكتف بالتخلي عن خططها المبدئية لإجراء أول انتخابات برلمانية على أساس التمثيل النسبي، ولكنها أيضا انخرطت في عملية موسعة لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية،

فالجائر جريت نظام الأغلبية بدورين في بداية التعددية السياسية، حيث أقرت استعمال حكومتان (حكومة حمروش، وحكومة غزالي)، وسبب هذه التعديلات وعدم الاتفاق راجع إلى أن نتائج الانتخابات تختلف باختلاف طبيعتها.

4- التعديل الانتخابي وفق دستور 1996:

لقد أعاد دستور 28 نوفمبر 1996 التأكيد على مبدأ الاقتراع العام السري و المباشر، و جعل موضوع الانتخابات من المواضيع المحجوزة للبرلمان بمقتضى قانون عضوي، حيث قضت المادة 10 من الدستور أن الشعب حر في اختيار ممثليه و أن لا حدود لتمثيل الشعب إلا ما نص عليه الدستور و قانون الانتخابات، كما أقر بمقتضى المادة 71 بتحديد كفاءات الانتخابات الرئاسية محافظا على مبدأ الاقتراع العام المباشر و السري، و قد أوضح في الفقرة الثانية تحديد كيفية الفوز بها²⁶، و ذلك بالحصول على الأغلبية المطلقة في الدور الأول و النسبية للدور الثاني، بينما أحالت الفقرة الثالثة، إلى قانون لتحديد الكفاءات الأخرى للانتخابات الرئاسية.

أما الانتخابات التشريعية فقد تناولتها المادة 101 من دستور 1996 بتنظيم نصها على أن ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني بالاقتراع العام المباشر والسري، وينتخب ثلثا أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، وقد أحالت المادة 103 مسألة تحديد كفاءات انتخاب النواب وأعضاء مجلس الأمة أو تعيينهم وشروط قابليتهم للانتخاب ونظام قابليتهم وحالات التنافي إلى قانون عضوي²⁷.

وفي إطار الأحكام السابقة وطبقا لها صدر القانون العضوي المتعلق بالانتخابات بمقتضى الأمر 07/97 في 6 مارس 1997 مقررًا مبدأ الاقتراع العام المباشر والسري.

5- تعديل القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات 7 فيفري 2004:

و الذي جاء بمقتضى الأمر 01/04 المؤرخ في 7 فيفري 2004، كما صدر الأمر 08/97 المحدد للدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان في 6 مارس 1997، و طبقا لأحكام القانون العضوي 01/04 المتعلق بنظام الانتخابات، فإن المبدأ المقرر بالمادة الثانية منه، و هو أن الاقتراع عام و مباشر و سري، و فيما يتعلق بتوزيع المقاعد فقد قررت المادة 79 أن يكون ذلك بالتناسب حسب عدد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة مع تطبيق الباقي الأقوى، على أن تأخذ في الحسبان عند عملية توزيع المقاعد، فالقوائم التي لم تحصل على نسبة 07% على الأقل من الأصوات لا تمثل، مع العلم أن القوائم على نوعين: حرة و تحت رعاية حزب أو عدة أحزاب سياسية²⁸.

6- التعديل الانتخابي المرفق لتعديل الدستور لـ2008:

والذي تم بموجبه رفع العهدة الانتخابية بالنسبة لرئيس الجمهورية، وهذا طبقا للمادة 74. مما سبق يمكن القول أن المشرع الجزائري قد حافظ على عمومية الاقتراع كونه مباشرا و سريرا إذا ما استثنينا أعضاء مجلس الأمة الذين يتم انتخابهم بطريقة غير مباشرة و الثلث الآخر يعينه رئيس الجمهورية. فالترشيحات تكون وفق نظام القوائم الحرة والحزبية فيما يخص الانتخابات التشريعية والمحلية، التي يتم الفوز فيها بنسبة تساوي عدد الأصوات المتحصل عليها كل قائمة، مع اعتماد الباقي الأقوى واستبعاد من لم يحصل على نسبة 7% على الأقل من الأصوات المعبر عنها في الانتخابات المحلية و5% في الانتخابات التشريعية، أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية فتخضع للتعدد في الترشيحات ويحكمها مبدأ الأغلبية المطلقة للفوز في الدور الأول أو إجراء دور ثاني بين من حصل على أغلبية الأصوات في الدور الأول.

ثالثا: الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014 في الجزائر

1- الانتخابات التشريعية لعام 2012

تنافس في هذه الانتخابات حوالي 44 حزبا على 468 مقعد، أما نسبة المشاركة فقد بلغت نسبة 42%، وأسفرت النتائج لهذه الانتخابات بفوز جبهة التحرير الوطني بالمرتبة الأولى بمعدل 220 مقعد، يليها حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ 70 مقعد، ثم تحالف الجزائر الخضراء والمتكون من حركة مجتمع السلم وحركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني بـ 47 مقعد.

عدد الناخبين المسجلين	21645841
عدد الناخبين الذين صوتوا	9339026
نسبة المشاركة	43.14%
عدد الأصوات المعبر عنها (الصحيحة)	7634979
عدد الأصوات الملغاة	1704047
نسبة الأصوات المعبر عنها/عدد الناخبين	35.27%
نسبة الأصوات المعبر عنها/عدد السكان	20%

جدول رقم 2: النتائج الرسمية لنسب المشاركة في انتخابات 10 أيار / مايو 2012²⁹

2- الانتخابات الرئاسية لعام 2014

جرت الانتخابات الرئاسية الأخيرة في 17 أبريل 2014، التي شارك فيها ستة مترشحين وهم: عبد العزيز بوتفليقة، علي بن فليس، عبد العزيز بلعيد، لويبة حنون، محمد فوزي ربايعين، وموسى تواتي. وأسفرت النتائج على فوز عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 81,53%، أما نتائج المترشحين الخمس الباقين فجاءت على الشكل التالي: علي بن فليس بنسبة 12,18%، عبد العزيز بلعيد بنسبة 3,36%، لويبة حنون بنسبة 1,37%، محمد فوزي ربايعين بنسبة 0,99%، موسى تواتي بنسبة 0,56%، أما نسبة المشاركة فقد بلغت 51,70% على المستوى الوطني، أما عدد المصوتين فقد بلغ 11.807.478 صوت على المستوى الوطني.

خاتمة:

إن دستور 98 فتح باب المنافسة السياسية بين مختلف التشكيلات السياسية تجسيدا للقيم الديمقراطية، إلا أن هذه القيم لا يمكنها أن تكتسب قيمتها الحقيقية، إلا إذا اقترنت بنظام انتخابي ديمقراطي يضمن مشاركة فعالة لمختلف

شرائح المجتمع. لكن الظروف السياسية والاقتصادية التي تزامنت وعملية التحول الديمقراطي في الجزائر، انعكست وبجلاء على تصور المشرع في نظريته للنظام الانتخابي الواجب اختياره لهذه المرحلة، فتارة يتم اختيار النظام المختلط في المرحلة الأولى، ثم نظام الأغلبية في مرحلة ثانية، والعودة إلى نظام التمثيل النسبي كونه أفضل الطرق لتمثيل الأقليات السياسية وتحقيق العدل والمساواة.

فبالنسبة لنظام التمثيل النسبي قد حقق أهداف السلطة في كبح المعارضة وإضعافها في البرلمان، خاصة في ظل تواجد غرفة ثانية تتمتع بأغلبية منسجمة ومستقرة، غير أن ذلك لا يبدو على مستوى المجالس المحلية التي عرفت صراعات داخلية بين مختلف التشكيلات السياسية الممثلة فيها، مما أثر وبشكل ملحوظ على التنمية المحلية وقدرة هذه المجالس على التكفل بانشغالات المواطنين المحلية.

الهوامش:

- ¹ سعاد الشراوي، عبد الله ناصف، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص79.
- ² محمد المجدوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم الأنظمة الدستورية والسياسية في العالم، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص 38.
- ³ مورييس دو فرجيه، ت: جورج سعد، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، لبنان، 1992، ص 76.
- ⁴ رشيد لرقم، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص18.
- ⁵ إبراهيم خليل إبراهيم البزم، أثر النظم الانتخابية التشريعية في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني (1996-2012) - دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2014، ص 21-22.
- ⁶ بارعة النقشبدي، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص13.
- ⁷ مكي ثروت، الإعلام والسياسية - وسائل الاتصال والمشاركة السياسية -، عالم الكتب، القاهرة، 2005، ص67.
- ⁸ السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية الأبعاد المعرفية والمنهجية، ج 02، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص86.
- ⁹ طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية - مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 20.
- ¹⁰ عزيزة محمد السيد، السلوك السياسي - النظرية والواقع، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1994، ص33.
- ¹¹ عامر صبع، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004، مذكرة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008، ص25.
- ¹² حورية بقدروري، المشاركة السياسية للطلبات في الجزائر - دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية لطلبات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجزائر، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 59.
- ¹³ نضال شريف الكلوت، دور الحركة الطلابية في المشاركة السياسية في فلسطين، قسم الدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006، ص23.
- ¹⁴ طارق محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص17-18.

- ¹⁵ سناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص 41-42.
- ¹⁶ نفس المرجع، ص 93.
- ¹⁷ عمر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، دار الأمين، القاهرة، 1999، ص 41.
- ¹⁸ ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري بين الأحادية إلى التعددية السياسية، منشورات جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2006، ص 110-111.
- ¹⁹ سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، ط2، دار الهدى، الجزائر، 1993، ص 166.
- ²⁰ عبد القادر رزيقالمخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، دار الفجر، القاهرة، 2006، ص 65-67.
- ²¹ محمد ضيف، التحول السياسية دراسة تجربة الانتقال من نظام الحزب الواحد للتعددية السياسية، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1999، ص 89.
- ²² محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص 124.
- ²³ فوزي أوصديق، الوافي في شرح القانون الدستوري، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 167.
- ²⁴ محفوظ لشعب، التجربة الدستورية في الجزائر، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص 167.
- ²⁵ ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي، دار الميسرة، الأردن، 2001، ص 52-53.
- ²⁶ عمار عباس، الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر، مجلة المجلس الدستوري، عدد 2، 2013، ص 25.
- ²⁷ فيصل بن حليلو، مؤسسات المرحلة الانتقالية في الجزائر 1992-1997، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، فرع قانون عام، جامعة بسكرة، 2004-2005، ص 96.
- ²⁸ العيفي أويحي، النظام الدستوري الجزائري، ديوان التوزيع والنشر، الجزائر، 2002، ص 270-271.
- ²⁹ موقع المجلس الدستوري - الجزائر - www.conseil-constitutionnel.dz/IndexArab.htm بتاريخ 27/10/2016
عند الساعة: 21.40